خلال افتتاح ورشة العمل الإقليمية «حماية الطفل اللاجئ».. العطية:

مطلوب تطبيق عربي واقعي لثقافة حقوق الإنسان

يجب تسريع الخطى عربياً لإرساء ثقافة حقوق الإنسان

كتب - أنور الخطيب:

حثت سعادة السيدة مريم العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على تسريع الخطى عربيا لإرساء ثقافة حقوق الإنسان وإخراجها من الإطار النظري إلى الواقع العملي لتصبح جزءا من السلوك اليومي والحركة الاجتماعية في ظل ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في عالمنا العربي.

وأضافت، في كلمة افتتحت بها أعمال ورشة العمل الإقليمية «حماية الطفل اللاجئ» التي انطلقت أمس وتنظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وألقاها بالإنابة عنها السيد جابر الحويل مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن حماية حقوق الطفل من أهم محاور حقوق الإنسان، ويعنى هذا المحور بأهم شرائح المجتمع على الإطلاق، وهو محور حقوق الطفل اللاجئ، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة العربية من ثورات شعبية وحروب أهلية بما فيها الاحتلال التاريخي للدولة الفلسطينية، حيث خلفت هذه الثورات والحروب آلافاً من الضحايا أكثرهم من الأطفال بحسب الإحصاءات الرسمية لعدد من الجهات الاعتبارية.

وأشارت إلى أنّ هناك قرابة الـ400 ألف لاجئ سوري يواجهون خطراً كبيراً بسبب سوء الأوضاع الصحية والتعليمية، وان هذا الخطر يزداد ويتعاظم بسبب البرد القارس، وأن تقارير منظمات دولية كشفت أن الكثير من العائلات تعيش دون مأوى مناسب أو ملابس تقيهم البرد، وأن الأطفال والمرضى والعجزة قد لا يتحملون ظروف الشتاء القاسية، حيث تشير الأمم المتحدة إلى أن هذا العدد سيرتفع إلى 700 ألف بحلول نهاية عام 2012م في ظل استمرار أعمال العنف في مناطق عدة من سوريا.

وحول واقع الأطفال في فلسطين الذين يعيشون تحت الاحتلال قالت مريم العطية، إن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كشف في تقريره السنوي للعام 2012م جملة من الإحصاءات المخيفة، منها أن 11 من كل 100طفل دون سن الخامسة مصابون بسوء التغذية، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الأراضي الفلسطينية 24.1 لكل 1000 ولادة حية خلال الفترة مابين عامي 2006 و2010م، وكانت النسبة الأعلى في قطاع غزة حيث بلغت 27.2 لكل 1000 ولادة حيه، بينما أشارت بيانات 2011م إلى ان نسبة اللاجئين في الدولة الفلسطينية حوالي 44٪ من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية.

وشددت سعادة السيدة مريم العطية على أهمية التحرك السريع أمام هذه الأرقام المرعبة والخطيرة للخروج من الإطار النظري إلى الإطار العملي، لافتة إلى أن هناك كثيرا من البلدان في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط تنتظر من المؤسسات والمنظمات الحقوقية الكثير من العمل الجاد.

وأكدت السيدة نور الحر المستشارة القانونية بالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، أنّ قطر تولي اهتماما كبيرا للأطفال وقضاياهم المختلفة، حيث تسعى لتأمين أفضل الخدمات لهذه الشريحة من المجتمع باعتبار أطفال اليوم هم قادة المستقبل، وقد تجلى ذلك في سن القوانين والتشريعات التي تضفي الحماية للطفل والتي راعت معيار مصلحة الطفل الفضلى في أحكامها، كما قامت الدولة بوضع سياسات جديدة تستهدف حماية وتعزيز حقوق الطفل، وذلك بإنشاء آليات متميزة تضطلع للقيام بحماية ورعاية متكاملة للطفل وقضاياه.

من جانبه أوضح السيد نبيل عثمان، نائب الممثل الإقليمي بالمكتب الإقليمي للمفوضية بالرياض، أن الورشة، التي تستمر يومين وتقام بالتعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تهدف إلى تسليط الضوء على حقوق اللاجئين والنازحين في مختلف بقاع العالم بوجه عام، وحقوق الأطفال بوجه خاص، وذلك ضمن اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951، لا سيما في ظل الأحداث التي تشهدها الساحة العربية عامة والسورية بصفة خاصة التي أدت إلى نزوح آلاف العائلات السورية إلى دول الجوار وقرابة 50٪ من هذه العائلات من الأطفال.

وأضاف عثمان إنّ الورشة تهدف لترسيخ وتطوير وتكامل كافة أوجه التعاون والعمل المشترك، وتفعيلا لاتفاقية التعاون التي أبرمت بداية هذا العام بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والممثلية الإقليمية للمفوضية.

ولفت إلى أنّ الورشة ستناقش شؤون اللاجئين وحقوق الطفل اللاجئ بشكل خاص، فضلا عن الأطر القانونية لحقوق الطفل من منظور حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية ذات الصلة، وآليات التعامل مع الطفل اللاجئ، بالإضافة إلى الآليات الوطنية لتأمين حقوق الطفل، كما سيتم استعراض التجربة القطرية في التعاطي مع حماية الطفل.

وقد شهد اليوم الأول استعراض عدد من أوراق العمل تحدثت عن اتفاقيات حقوق الطفل، ودور المنظمات في حمايته كلاجئ.

حيث تناول السيد هيثم الشاذلي، مسؤول الحماية الدولية بالمكتب الإقليمي للمفوضية بالرياض، «حقوق اللاجئين وحقوق الطفل» مبينا أن الأرقام التي تكشف حجم استغلال الأطفال لا سيما بين اللاجئين التي تعتبر خطيرة، حيث تشير إحصائيات اليونيسيف إلى ان طفلا من بين 6 أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و14 سنه يشكلون نسبة 16٪ من عمالة الأطفال في الدول النامية، وتزداد النسبة في الدول الأقل نموا لتصل إلى 30٪، كما أن فتاة من بين أربع فتيات يتم الاعتداء عليها قبل بلوغ سن الـ18، وفتى من بين كل 6 فتيان يتعرض للاعتداء الجنسي قبل بلوغ الـ18، كما أن 300.000 طفل دون سن الـ18 سنه يقاتلون في الصراعات المسلحة في أكثر من 30 بلداً استنادا لتقرير عالمي حول الطفل المجند عام 2011.

بينما تطرقت المستشارة القانونية رانيا جاد الله، مستشار قانوني باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لاتفاقية حقوق الطفل» متحدثة عن مضمون الاتفاقية ومبادئها الرئيسية، فيما تناولت المستشارة القانونية نور الحر «الآليات الوطنية لتأمين حقوق الطفل»، موضحة أنّ دولة قطر تولي اهتماما كبيرا للأطفال وقضاياهم المختلفة حيث تسعى لتأمين أفضل الخدمات لهذه الشريحة من المجتمع باعتبار أطفال اليوم هم قادة المستقبل، وقد تجلى ذلك في سن القوانين والتشريعات التي تضفي الحماية للطفل والتي راعت معيار مصلحة الطفل الفضلى في أحكامها، كما قامت الدولة بوضع سياسات جديدة تستهدف حماية وتعزيز حقوق الطفل، وذلك بإنشاء آليات متميزة تضطلع للقيام بحماية ورعاية متكاملة للطفل وقضاياه.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الورشة تأتي في نطاق العمل المشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في يناير للعام الجاري، وجاءت هذه الاتفاقية إيمانا من الطرفين بأهمية نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وترسيخا لمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان بوجه عام، وحقوق اللاجئين بوجه خاص، وتفعيلا للجهود الرامية إلى تنفيذ المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

الحويل ونبيل عثمان في الورشة — تصوير - سمير رشيد

نور الحر: قطر تسعى لتأمين أفضل الخدمات للأطفال

خلال ورشة «حماية الطفل اللاجئ» .. مريم العطية:

عالمنا العربي مطالب باتخاذ خطى متسارعة لإرساء ثقافة حقوق الإنسان

هديل صابر

أكدت سعادة السيدة مريم العطية — الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان — أنَّ ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في عالمنا العربي خاصة يجعلنا نسرِّع الخطى للخروج بمفهوم إرساء ثقافة حقوق الإنسان من الإطار النظري إلى الواقع العملي حتى تصبح جزءاً من سلوكنا اليومي وحركتنا الاجتماعية..

نبيل عثمان وجابر الحويل خلال الافتتاح تصوير: أيوب عبد الله

هيثم الشاذلي: 16 % من عمالة الدول النامية أطفال و300 ألف طفل مجندون في النزاعات

نبيل عثمان: 50 % من اللاجئين السوريين أطفال

وأضافت سعادة السيدة العطية بورقتها التي ألقاها بالإنابة عنها السيد جابر الحويل — مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — في افتتاح أعمال ورشة العمل الإقليمية "حماية الطفل اللاجيء" التي انطلقت أعمالها صباح أمس وتستمر حتى اليوم، بمشاركة عدد من ممثلي المنظمات الحقوقية المعنية بالطفل، وذات الصلة على المستوى الخليجي، قائلة: إنَّ حماية حقوق الطفل من أهم محاور حقوق الإنسان، ويعنى هذا المحور بأهم الشرائح المجتمعية على الإطلاق، وهو محور حقوق الطفل اللاجئ، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة العربية من ثورات شعبية وحروب أهلية بما فيها الاحتلال الغاشم للدولة الفلسطينية، حيث خلفت هذه الثورات والحروب آلافاً مؤلفة من الضحايا أكثرهم من الأطفال بحسب الاحصاءات الرسمية لعدد من الجهات الاعتبارية".

واستطردت العطية في كلمتها أنَّ هنالك قرابة 400 ألف لاجئ سوري يواجهون خطراً كبيراً من حيث اسوأ الأوضاع الصحية، والتعليمية، ويزداد هذا الخطر ويتعاظم بسبب البرد القارس.. موردة استنادا لمنظمات دولية في تقاريرها أن الكثير من العائلات تعيش دون ماوى مناسب أو ملابس تقيهم البرد، وأن الأطفال والمرضى والعجزة قد لا يتحملون ظروف الشتاء القاسية، حيث تشير الأمم المتحدة أن هذا العدد سيرتفع من 400ألف إلى 700 ألف أسرة بحلول نهاية عام 2012م في ظل استمرار أعمال العنف في مناطق عدة من سوريا.

وأضافت العطية في كلمتها أنَّ الدولة الفلسطينية استنادا إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقريره السنوي للعام 2012م بها جملة من الإحصاءات المخيفة، نذكر منها أن 11 من كل 100طفل دون سن الخامسة مصابون بسوء التغذية، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الأراضي الفلسطينية 24.1 لكل 1000 ولادة حية خلال الفترة مابين عامي 2006 إلى 2010م، وكان الأعلى في قطاع غزة حيث بلغ 27.2 لكل 1000 ولادة حية، بينما أشارت بيانات 2011م أن نسبة اللاجئين في الدولة الفلسطينية حوالي 44 % من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية. وشددت سعادة السيدة العطية على أهمية التحرك السريع أمام الأرقام التي وصفتها بالمرعبة والخطيرة للخروج من الاطار النظري إلى الأطار العملي، لافتة إلى هناك كثير من البلدان في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط ينتظر فيها المؤسسات والمنظمات الحقوقية الكثير من العمل الجاد..

◄ المشهد العربي

من جانبه أوضح السيد نبيل عثمان — نائب الممثل الإقليمي بالمكتب الإقليمي للمفوضية بالرياض أنَّ الورشة تهدف إلى تسليط الضوء على حقوق اللاجئين والنازحين في مختلف بقاع العالم بوجه عام، وحقوق الأطفال بوجه خاص، وذلك ضمن اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951، لاسيما في ظل الأحداث التي تشهدها الساحة العربية عامة والسورية بصفة خاصة التي أدت إلى نزوح الاف العائلات السورية إلى دول الجوار وقرابة 50 % من الأطفال. وأضاف نبيل عثمان قائلاً: إنَّ عقد الورشة هذه ياتي لترسيخ وتطوير وتكامل كافة أوجه التعاون والعمل المشترك، وتفعيلاً لاتفاقية التعاون التي ابرمت بداية هذا العام فيما بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والممثلية الإقليمية للمفوضية". ولفت نبيل عثمان إلى أنَّ الورشة ستناقش شؤون اللاجئين وحقوق الطفل اللاجئ بشكل خاص، فضلا عن مناقشة الأطر القانونية لحقوق الطفل من منظور حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية ذات الصلة، واليات التعامل مع الطفل اللاجئ، بالإضافة إلى الآليات الوطنية لتأمين حقوق الطفل، كما سيتم استعراض التجربة القطرية في التعاطي مع حماية الطفل.

هذا وقد شهد اليوم الأول استعراض وطرح عدد من أوراق العمل التي تحدثت عن اتفاقيات حقوق الطفل، وعن دور المنظمات في حمايته كلاجئ، حيث تطرقت المستشارة القانونية رانيا جاد الله — مستشار قانوني باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — لاتفاقية حقوق الطفل متحدثة عن مضمون الاتفاقية ومبادئها الرئيسية. وتناولت المستشارة القانونية نور الحر — بالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمراة — "الآليات الوطنية لتأمين حقوق الطفل"، موضحة أنَّ دولة قطر تولي اهتماما كبيرا للأطفال وقضاياهم المختلفة حيث تسعى لتأمين أفضل الخدمات لهذه الشريحة من المجتمع باعتبار اطفال اليوم هم قادة المستقبل، وقد تجلى ذلك في سن القوانين والتشريعات التي تضفي الحماية للطفل والتي راعت معيار مصلحة الطفل الفضلى في احكامها، كما قامت الدولة بوضع سياسات جديدة تستهدف حماية وتعزيز حقوق الطفل، وذلك بإنشاء اليات متميزة تضطلع بالقيام بحماية ورعاية متكاملة للطفل وقضاياه.

واستعرضت الحر في ورقتها الجهات المعنية بحماية حقوق الطفل في قطر منطلقة من دور المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الذي يعمل على سن التشريعات المتعلقة بالأسرة ومن ضمنها الطفل، فضلا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومركز الشفلح الذي يقدم خدمته للأطفال من ذوي الإعاقات، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمراة، ومركز الاستشارات العائلية، فضلا عن المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام، والمركز الثقافي

هيثم الشاذلي

المستشارة نور الحر

للطفولة، المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، والهيئة العامة لشؤون القاصرين والتي تهدف إلى المحافظة على أموال القاصرين من الأطفال وتنميتها وحماية حقوقهم المالية بما يضمن لهم حياة كريمة وبعد بالنفع العام على جميع شؤونهم، واللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني..

◄ ارقام خطيرة

وتناول السيد هيثم الشاذلي — مسؤول الحماية الدولية بالمكتب الإقليمي للمفوضية بالرياض — "حقوق اللاجئين وحقوق الطفل"، مشيرا إلى أنَّ الأرقام التي تكشف حجم استغلال الأطفال لاسيما اللاجئين تعتبر أرقاما خطيرة، حيث تشير إحصائيات اليونيسيف الى أنَّ طفلا من بين 6 اطفال مابين 5 سنوات — 14سنة يشكل نسبة 16 % من عمالة الأطفال في الدول النامية، وتزداد النسبة في الدول الأقل نموا فتزداد النسبة لتصل إلى 30 %، كما أن الإحصائيات تكشف أنَّ فتاة من بين اربع فتيات يتم الاعتداء عليها قبل سن الـ18 سنة، وفتى من بين 6 فتيان يتعرضون للاعتداء جنسيا قبل 18 سنه، كما أن 300.000 طفل دون سن 18 سنة يقاتلون في الصراعات المسلحة في أكثر من 30 بلداً استنادا لتقرير عالمي حول الطفل المجند عام 2011.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الورشة تاتي في نطاق العمل المشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، من خلال مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في يناير للعام الجاري، وجاءت هذه الاتفاقية ايماناً من الطرفين بأهمية نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وترسيخا لمبادئ ومفاهيم حقوق الانسان بوجه عام، وحقوق اللاجئين بوجه خاص، وتفعيلاً للجهود الرامية الى تنفيذ المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان.

في ختام أعمالها ونظمتها «اللجنة الوطنية»

ورشة «حماية الطفل» توصي دول الخليج بإعداد استراتيجية تثقيفية بحقوق اللاجئين

○ هديل صابر

أوصت ورشة العمل الإقليمية 'حماية الطفل اللاجئ'، التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال اليومين الماضيين، على حث دول الخليج العربي على إعداد استراتيجية لتوعية والتثقيف بحقوق اللاجئين والتنسيق فيما بينهم لاستغلال الامكانات المحددة إلى الحد الأقصى وتجنب الازدواجية، والعمل على حثّ الدول العربية للانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين للانضمام إليها، فضلاً عن سن التشريعات التي تنظم كيفية التعامل مع اللاجئين، خاصة الفئات المهمشة (الطفل - المعوق - المرأة - المسن). ودعت التوصيات في ختام أعمال الورشة التي حضرها عدد من ممثلي الجهات المعنية محليا وخليجيا إلى تعميق سبل التعاون بين كافة المستويات الحكومية، وغير حكومية والقطاع الخاص بشأن وضع رؤية مشتركة لدعم الدور الإنساني في مجال حماية اللاجئين وتقديم الدعم المادي اللازم، مع التأكيد على دور الإعلام لترويج وتخليد العمل الانساني بهدف تقدير القائمين على هذا العمل وتشجيع الآخرين على المشاركين في العمل الإنساني.

وطالبت التوصيات بضرورة التوسع في برامج التدريب التي تستهدف العاملين في الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني للاستفادة من جهوده في التعامل مع اللاجئين، ورسم خطة عمل فيما بين المفوضية وشركائها بغرض التدريب وتعزيز وتبادل الخبرات، والعمل على إعداد برنامج تهيئة للاجئين ضمن هذا البرنامج بالتعاون مع المؤسسات المجتمع المدني في دولة اللجوء وذلك لتوفير نوع من الحماية المكتسبة مع التركيز على ايجاد البدائل للاسرة.

□ المشاركون في ختام الورشة

نظمتها «حماية الطفل والمرأة» ضمن برنامج غير حياتك

ورشة حول «تغريدات البنات» برفيدة المستقلة

○ الدوحة - الشرق

نظمت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة نهاية الأسبوع الماضي ورشة تدريبية بعنوان 'تغريدات البنات'، موجهة لطالبات مدرسة رفيدة بنت كعب الاعدادية المستقلة للبنات، ضمن برنامج التأهيل النفسي والاجتماعي 'غير حياتك' الموجه للأطفال ضحايا العنف والإساءة. ووسط تجاوب وإقبال كبير للطالبات، استهل برنامج الزيارة بمداخلة للأستاذة مريم الدوسري، اختصاصية اجتماعية بالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، قدمت خلالها تعريفا بالمؤسسة، ومهامها وأهدافها، ونبذة عن الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها في مجال حماية حقوق الطفل، والدفاع عن قضاياه.

وكان لافتا اهتمام الطالبات برسالة المؤسسة، فتوالت أسئلتهن حول كيفية حماية الأطفال ضحايا العنف، والدور الذي تقوم به المؤسسة، ومدة الإقامة في دار الأمان، حيث ردت الأختصاصية الاجتماعية مريم الدوسري، بالتأكيد على حرص المؤسسة على سرية مكان الدار، وسرية الحالات التي يتم علاجها وتأهيلها، استعداداً لعودتها إلى أحضان المجتمع. كما قدمت نبذة عن خط المساندة 919، وأهميته في التواصل مع ضحايا العنف، وكيفية تقديم المساعدة للأطفال والنساء ضحايا العنف.

وكانت المناسبة فرصة أيضا لتقديم نبذة موجزة للطالبات عن حملة 'رفقا بالقوارير'، التي أطلقتها المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمراة، وتأكيد الدور المناط بالطالبات من خلال انخراطهن في الحملة، بوصفهن زوجات وأمهات ونساء المستقبل.

وإثر ذلك، أدارت المستشارة الأسرية، الأستاذة إيمان الفيلكاوي، ورشة تدريبية بعنوان (تغريدات البنات)، وقد دارت محاور الورشة حول جملة من الأسئلة، من قبيل: هل يربي تويتر عروس المستقبل؟ وما أسرار البنات في تويتر؟ وكيف نقتدي بالسيدة عائشة وفاطمة ومريم ابنة عمران رضي الله عنهن؟

وفي مستهل الدورة، سألت المستشارة الأسرية الطالبات عن خططهن المستقبلية ومشاريعهن بعد التخرج، قبل أن تتطرق معهن إلى حكمة الخلق، وتحديد خطط النجاح للفتاة في الدنيا والآخرة.

أمين الوطنية لحقوق الإنسان:

أطفال 400 ألف لاجئ سوري يواجهون ظروفاً صعبة

» الدوحة - محمد الشياظمي
» تصوير: سيد محمد

أكدت السيدة مريم بن عبدالله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في عالمنا العربي، يجعلنا نسرع الخطى للخروج بمفهوم إثراء ثقافة حقوق الإنسان من الإطار النظري إلى الواقع العملي حتى تصبح جزءاً من سلوكنا اليومي وحركتنا الاجتماعية.

وقالت العطية خلال كلمة افتتاح ورشة العمل الإقليمية عن حماية الطفل اللاجئ أمس إن هذا اللقاء واحد من أهم محاور حقوق الإنسان، ويعنى بأهم الشرائح المجتمعية على الإطلاق، وهو محور حقوق الطفل اللاجئ، فكلنا على علم بمدى التركيز العالمي على حقوق الطفل بصفة عامة وخصوصية حقوق الطفل اللاجئ، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة العربية من ثورات شعبية وحروب أهلية بما فيها الاحتلال التاريخي للأراضي الفلسطينية.

وأضافت أنه وبلا ريب فإن هذه الثورات والحروب خلفت وراءها الافاً مؤلفة من الضحايا وأكثرهم من الأطفال بحسب الإحصاءات الرسمية لجهات اعتبارية، وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك أطفال 400 ألف لاجئ سوري يواجهون خطراً كبيراً من حيث أسوأ الأوضاع الصحية والتعليمية، ويزداد هذا الخطر ويتعاظم بسبب البرد القارس مع حلول فصل الشتاء في الشرق الأوسط.

واعتبرت أن المنظمة الدولية أوردت في تقاريرها أن الكثير من العائلات تعيش دون مأوى مناسب أو ملابس تقيهم البرد، وأن الأطفال والمرضى والعجزة قد لا يتحملون ظروف الشتاء القاسية، وتتوقع الأمم المتحدة أن يرتفع هذا العدد من 400 ألف إلى 700 ألف أسرة بحلول نهاية عام 2012 في ظل استمرار أعمال العنف في مناطق عدة من سوريا. وقالت إنه في الأراضي الفلسطينية أورد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقريره السنوي للعام 2012 جملة من الإحصاءات المخيفة، نذكر منها أن 11 من كل 100 طفل دون سن الخامسة مصابون بسوء التغذية، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الأراضي الفلسطينية 24.1 لكل 1000 ولادة حية خلال الفترة ما بين عامي 2006 إلى 2010، وكان الأعلى في قطاع غزة حيث بلغ 27.2 لكل 1000 ولادة حية، بينما أشارت بيانات 2011 أن نسبة اللاجئين في الأراضي الفلسطينية حوالي 44% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية.

وقالت إن كل هذه الأرقام يمكن أن تكون أكثر رعبا وخطورة ما لم نسع إلى تحرك فعلي يخرجنا من الإطار النظري إلى الإطار العملي السريع، فهناك كثير من البلدان في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط تنتظر المؤسسات والمنظمات الحقوقية الكثير من العمل الجاد، وهذا ما يجعلني أذكّر بأن هذه الورشة الإقليمية تأتي في نطاق العمل المشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال مذكرة التفاهم الموقعة بيننا في يناير من هذا العام، وجاءت هذه الاتفاقية إيماناً من الطرفين باهمية نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وترسيخا لمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق اللاجئين بوجه خاص وتفعيلا للجهود الرامية إلى تنفيذ المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

من جانبه، قال نبيل عثمان الممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون الخليجي إن هذه الورشة الإقليمية تهدف إلى تسليط الضوء على حقوق اللاجئين والنازحين في مختلف بقاع العالم بوجه عام، وحقوق الأطفال بوجه خاص، وذلك ضمن اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951.

واضاف أن هذه الورشة تروم ترسيخ وتطوير وتكامل كافة أوجه التعاون والعمل المشترك وتفعيلا لاتفاقية التعاون التي أبرمت بداية هذا العام فيما بين اللجنة والممثلية الإقليمية للمفوضية، وكذلك امتدادا لمسيرة شراكة مميزة ونشاطات متعددة الجوانب في مجالات تبادل الخبرات وتطوير القدرات الوطنية، حيث سبق أن عقدت عدة دورات سابقة تناولت مواضيع مختلفة، من بينها الدورة التدريبية حول القانون الدولي للاجئين، لمنسوبي اللجنة والتي عقدت في الدوحة عام 2010، وكذلك ورشة العمل الإقليمية حول العنف القائم على النوع والتي أقيمت عام 2011، والتي لاقت ردود فعل إيجابية داخل قطر وخارجها.

ونوه عثمان بالدور الريادي الذي تقوم به قطر في دعم العمل الخيري الإنساني وعلى الخصوص الاهتمام بقضايا اللاجئين والنازحين وهو دور مشهود ومقدر من قبل منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وعبر عن بالغ تقدير المفوضية للدعم المستمر والجهود الخيرة التي تبذلها قطر على كافة الأصعدة لخدمة القضايا الإنسانية.

وقال إن الورشة ستكون فرصة من أجل استعراض التجربة القطرية الرائدة في التعاطي مع حماية الطفل، وكذلك عرض التجارب الرائدة من مختلف دول الخليج الأخرى في هذا الصدد.